

وهذا يشير ، (مع اخذنا بالاعتبار العاملين في الادارة الحكومية والقطاعات المدنية غير المشمولة بالدراسة) الى انخفاض مستوى التشغيل ، وارتفاع نسبة البطالة باشكالها . وهو ما سوف نعود اليه لاحقا .

خامسا : اما فيما يتعلق بالعمالة داخل قطاع الصناعة ، فنجد في الجدول رقم «١٠» صورة عن توزيع العاملين مقابل اجور والعاملين لحسابهم او للأسرة، في كل فرع من فروع الصناعة . وفي هذا الجدول نلاحظ ان عددا من الصناعات يخلو او ينذر فيه العمل غير الأجرور (العمل لحساب العامل او للأسرة) كما هو في صناعات التبغ والسجائر والطباعة والورق والنسيج والمطاط والصناعة الكيماوية . فهذه الصناعات تعتمد بصورة كلية او شبه كلية على العمل الأجرور، وفي بعضها ، يشكل العاملون لانفسهم او للعائلة نسبة كبيرة من مجمل العاملين في الصناعة ، منهم يشكلون ٥٣٤٪ من مجموع العاملين في الجلود و ٤٣٢٪ في الصناعات المعدنية و ٤٢٪ في صناعة الاحذية و ٣٥٦٪ في صناعة الملابس ، و ٢٣٥٪ في صناعة المفروشات ، و ٣٢٨٪ في صناعة المواد الغذائية . وتنخفض نسبة العمل غير الأجرور في الصناعات الباقية ، فلا يزيد عدد العاملين لحسابهم او للأسرة عن ١٨٧٪ في صناعة معدات النقل ، و ١٧٪ في صناعة المشروبات و ١٣٨٪ في الصناعات غير المعدنية .

وبشكل عام فان ٢٩٪ من العاملين في الصناعة هم عاملون لحسابهم او للأسرة ، مقابل ٧١٪ من العاملين ، كانوا عمالا مأجورين . وتعتبر هذه النسبة عالية ، بالنظر لطبيعة الصناعة في هذه المرحلة ، ونظرا لان المؤسسات الصناعية الكبيرة التي نشأت في الخمسينات لم تبدأ الانتاج بعد .

سادسا : عند تعداد الطبقة العاملة في الضفتين ، لا بد من الاخذ بعين الاعتبار ، فئات العمال التي لم يشملها التعداد ، او لم يكن بالامكان عددها آنذاك لطابعها غير المنتظم . مثل عمال البناء غير المرتبطين بمؤسسات منتظمة ، وهؤلاء يشكلون غالبية العاملين في قطاع البناء . وهذه الفئة العمالية تكون كتلة هامة في عداد الطبقة العاملة ، ويمكن التوكيد على اهميتها من خلال ملاحظة ارتفاع مساهمة هذا القطاع وقطاع الانشاءات في الانتاج المحلي الاجمالي عن ٣٥ مليون دينار عام ١٩٥٤ الى ٥ مليون عام ١٩٥٧ . وارتفاع مساهمتها النسبية من ٧٣٪ الى ٨٪ خلال السنتين ٥٤ و ١٩٥٧ (٢٢) وكان عدد رخص البناء قد تضاعف بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٢ ثلاث مرات ، من حيث المساحة ومن حيث قيمة هذه الرخص بالدنانير (٢٣) .

الى جانب عمال البناء المرتبطين بمؤسسات منتظمة ، هناك العمال الزراعيون الذين تحولوا الى كتلة بارزة ايضا في المجتمع ، اغلبيية هؤلاء هم من اللاجئيين الفلسطينيين ، ويتركز غالبية العمال الزراعيين في وادي الاردن . اذ كان يعيش ٨٥٨٨٥ لاجيء فلسطيني في وادي الاردن وفقا لتقرير وكالة الغوث عام ١٩٥٢